

الحسيني ، السيد عليم الله بن السيد عتيق الله الجالندهري
 ثر الجواهر في تلخيص سير أبي الطيب والظاهر (فارسي) -
 طبع في مطبعة خادام التعليم بنجاب ، لاهور سنة 1902م .

رحمان علي ، مولوي

تذكرة علماء هند - (الأردية) نقله من الفارسية محمد أيوب
 قادري ، طبع : باكستان هستوريكل سوسائتي ، كراتشي .

ظهور الدين أحمد ، الدكتور

باكستان مين فارسي أدب - (الأردية) (1119م - 1259م)
 طبع إدارة تحقيقات باكستان بجامعة بنجاب ، الطبعة الأولى
 سنة 1977م

عبد الحي بن فخر الدين الحسني

الثقافة الإسلامية في الهند - طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ،
 الطبعة الثانية 1403هـ .

علي محمد الأنصاري

- تذكرة الأنصار - نقله من الفارسية إلى الأردية مرزا هادي بيك ، طبع
 المكتبة العلمية ، لاهور

غلام سرور القرشي ، مفتي

- تاريخ مخزن بنجاب - طبع دوست ايسوسي ايتس ، لاهور ، عام 1996م .

محمد أيوب خان

- تذكرة أفاغنة جالندهر - (الأردية) طبع باكستان برنتنك وركس ، لاهور .

BROCKELMANN , C . PROF. DR

- Geschichte Der arabischen Litteratur , Leiden . E . J .

Brill . 1938. STOREY , C . A .

- Persian Literature – The Royal Asiatic Society of
 Great Britian & Ireland. 1970

OLAF CAROE

- The Pathans – Macmilon co. 1962

GAETTEER of the JULLUNDUR DISTRICT (1940)

Sang-e- Meel Publications, Lahore.

مفهوم الضمان فى الشريعة والقانون (Tort)

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا. وأكمل لنا ديننا وأتم علينا نعمته ورضى لنا الإسلام ديننا.
وأصلى وأسلم على رسول الله أفضل الرسل وخير الأنام سيدنا محمد النبى الامى الذى أرسله الله تعالى رحمة للعالمين وهدانا به الى الحق المبين والصراط المستقيم, وأبلغنا به شريعة رب العالمين, وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فانه لاشك فى أهمية موضوع الضمان فى أى نظام تشريعى لا من حيث كونه سببا فى شغل الذمة بحق للغير فحسب بل ولتأثيره فى تنظيم السلوك فى المجتمع وحفظ الحقوق والمصالح الخاصة واقامة العدالة الاجتماعية.

وهذا هو الذى يلتفت إليه أبو محمد بن غانم البغدادى (1) فى صدر كتابه " مجمع الضمانات فى مذهب أبى حنيفة " الذى يعد أول كتاب ألف فى هذا الموضوع فيما أعلم حيث يقول:

"معرفة مسائل الضمانات من أهم المهمات اذ أكثر المنازعات فيها نفع والخصومات, وخصوصا من تقلد القضاء والافتاء فهى فى حقه فرض بلا امتراء فإن الخطأ فيها يورث حزنا طويلا... ثم يقول: فإنها إذا وجبت فى الذمة لا يبرأ عنها إلا بالابراء والاستحلال وطلب الرضا فيما له وما لها, نسأل الله العصمة عنها وعن وبالها.

ومن هنا فإن أهمية موضوع الضمان ترجع إلى كثرة المنازعات والخصومات المتعلقة بأحكامه.

ولذا وجبت معرفة القاضى بهذه الأحكام, وترجع أهمية هذا الموضوع كذلك إلى طبيعية المصالح التى يحميها نظام الضمان.

ومن جهة أخرى فإن معرفة أحكام الضمان واجبة على المسلم ليبعد عن السلوك الذى يوجبه وليفى بما وجب عليه فى ذمته تجاه غيره. وبعد هذا نبدا بحثنا حول النقاط الآتى :

- أولا : تعريف الضمان لغة
 ثانيا : تعريف الضمان اصطلاحا
 ثالثا : الضمان عند الفقها المعاصرين
 رابعا : مفهوم الضمان فى القانون (Tort)
 خامسا : خلاصة البحث
- اولا : تعريف الضمان لغة :

تدور معانى كلمة " ضمن " حول معان أربعة حسبما يستخلص من كتب اللغة وهى:

المعنى الأول : الكفالة:

فيقال ضمن الرجل ما على " اخيه من دين بمعنى تكفل بأدائه وفى ذلك يقول: النبى صلى الله عليه وسلم: " من يضمن لى ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة " (2) ويقصد بما بين لحييه اللسان أو الفم كله وحينئذ يتضمن ما يدخل الفم من طعام فإنه يشترط فيه أن يكون من كسب حلال ويقصد بما بين الرجلين الفرج.

والمعنى الثاني : الغرم :

يقال ضمنته الشئ تضمينا فتضمنه أى غرمته فالتزم بأداء هذا الغرم يشهد لهذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: " الخراج بالضمان " (3)

المعنى الثالث : الحفظ

يقال ضمن الشئ أى حفظه قال النبي صلى الله عليه وسلم: " الامام ضامن (4) والمؤذن مؤتمن " (5)

المعنى الرابع : الجزم بخلو الشئ من العيوب "

فيقال : ضمن الشئ أى جزم بسلامته من العيوب " (6) .

ثانيا : تعريف الضمان اصطلاحا

(1) تعريفه عند الفقهاء الأقدمين .

بالنظر فى تعريفات الفقهاء التى دونوها فى كتبهم نجد أن بعضهم قد جعل الضمان والكفالة مترادفين.

ومن هؤلاء الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية " (7) .

وأرى أن الكفالة بعض صور الضمان حيث يشمل ضمان القرض أو احضار شخص فى زمان أو مكان معين .

ولا يقتصر الضمان على ذلك بل له صور أخرى مثل ضمان المغصوب, والمسروق, وما أنلف من الأموال, وهذه الصور لاختلاف فى كونها من الضمان .

ونجد ايضا أن بعضا آخر من الفقهاء قد عرف الضمان وقصره على ضمان المتلفات فقال الإمام الحموى فى كتابه " غمز عيون البصائر " شرح الأشباه والنظائر .

الضمان : عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا أو قيمته أن كان قيميا " (8)

وقال الشوكانى فى نيل الأوطار له : " الضمان عبارة عن غرامة التالف " (9).

وجاء فى مجلة الأحكام العدلية : الضمان هو إعطاء مثل الشئ إن كان من المثليات وقيمه ان كان من القيميات (10).

وأما الامام الغزالى رحمه الله تعالى فقد عرف الضمان بتعريف أشمل حيث بقوله : " إنه واجب رد الشئ أو بدله بالمثل أو بالقيمة (11).

وفى رأي والله أعلم أن هذا التعريف هو المختار والمناسب لهذا البحث لأنه يشمل ضمان المتلف والمغصوب والمسروق وغير ذلك كما أنه يشمل ضمان المنافع ووجه شموله لهذا كله هو أن قوله : " رد الشئ يشمل رد المغصوب والمسروق وما مثلهما من كل موجود يمكن رده مما يكون قد وضع الإنسان عليه يده دون وجه حق :

وأن قوله: " بالمثل أو بالقيمة " يشمل كل ما أتلفه الانسان أو قوت منافع على غيره أو استهلكها " (12) .

وحينئذ يرد مثل التالف الفائت إن كان مثليا وقيمه إن كان قيميا.

(2) تعريف الضمان عند الفقهاء المعاصرين :

لقد تناول ثلاثة من الفقهاء المعاصرين تعريف الضمان وفيمايلي بيان التعريفات التى ذكروها:

أولا : تعريف الأستاذ مصطفى الزرقا:

فقد عرف الضمان: بأنه إلتزام بتعويض مالى عن ضرر للغير(13).

ثانيا : تعريف الدكتور وهبه الزحيلي:

ولقد تناول تعريف الضمان من وجهة نظره فقال:

الضمان : تعويض الغير عما لحقه من تلف المال أو ضياع المنافع أو الضرر الجزئى أو الكلى الحادث بالنفس الإنسانية (14).

ثالثا : تعريف الشيخ على الخفيف :

فقد عرف رحمه الله تعالى الضمان بمعناه الأعم فقال: الضمان شغل الذمة بما يجب الوفاء به من مال أو عمل (15).

وقد نسب رحمه الله تعالى هذا التعريف إلى الفقهاء ولعل هذا من اشاراتهم لا من نصوصهم وبالتأمل فى تعريفات الفقهاء المعاصرين يتبين لنا الآتى :

أن تعريف الأستاذ الزحيلي يدور حول شغل الذمة بوجوب معاوضة مالية تجب وفقا للأسس الآتية :

- (1) إذا أتلف أحد مال غيره يكون ضامنا له بالمثل أو بالقيمة.
- (2) إذا عطل أحد مال الغير بأن لم يمكنه من الإستفادة بماله وإن كان وجوده باقيا فى هذا الحال يجب التعويض .
- (3) إذا أحدث شخص ضررا فى بدن آخر مثل كسر العظام والجرح أو قطع أحد الأعضاء مما يوجب الأرش فهذا فيه الضمان.

(4) إذا قتل شخص إنسانا خطأ وجبت عليه الدية.

وضمن الديات والأروش من الزام الشارع (16) لأن الشارع الحكيم هو الذى أوجب الضمان فى مثل هذه الحالات.

فجميع هذه الأمور يصح إطلاق الضمان عليها فى ضوء تعريف الأستاذ الزحيلى إلا أنه يلاحظ على هذا التعريف أنه لايشمل الالتزام بطريق الكفالة والوجبات التى تنشأ عن العقود حيث تكون هذه الأمور خارجة عن التعريف ومن ثم لايمكن إطلاق الضمان على الكفالة لأنها لا تكون وفقاً للأسس السابق الإشارة إليها.

أما تعريف الأستاذ الزرقا فيلاحظ عليه أنه قريب فى المعنى من تعريف الزحيلى وليس بينهما من فرق سوى أن الأستاذ الزرقا لم يشر فى تعريفه إلى تفصيل الضرر الذى أشار إليه.

أما تعريف المرحوم الشيخ على الخفيف فيظهر منه أنه تعريف بالمعنى الأعم فقد شمل جميع أنواع الضمان وهى ضمان العقد وضمن اليد وضمن العدوان والضمان بمعنى الكفالة.

وبناء على التعريفات السابقة فإنه يمكن استخلاص تعريف جامع ومانع وهو أن الضمان: هو شغل الذمة لحق مالى أوجب الشارع أداءه جبر لضرار لحق بالغير فى ماله " وبدنه " او شعوره أو سواء نشأ هذا الضرر بمخالفة العقد أو لشرط من شروطه أو بارتكاب فعل أو ترك حرمه الشارع ذاتاً أو مالا (17).

رابعا : تعريف الضمان فى القانون

لغة: يعرف الضمان فى لغة أهل القانون بأنه لفظ Tort مأخوذ من اللغة اللاتينية من كلمة Tortum الذى معناه ملفوف أو معوج أو خطأ (18). وأنه مخالف للفظ Rectum الذى معناه مستقيم ويراد به ظاهراً أنه يتوقع من كل شخص أن يمشى فى طريق مستقيم ولكنه إذا خالف ومشى فى طريق منحرف فيقال إنه قط ارتكب Tort (19).

لذا يقال إن Tort عمل معوج أو ملتو وليس بمستقم (20) .

اصطلاحاً : حاول القانونيون أن يعرفوا الضمان فنجحوا إلى حد ما بدرجات مختلفة في ذلك وإليك بيان بعض هذه التعريفات:

(1) **تعريف بولك : Pollock** هو مخالفة المسؤولية العامة التي يتحملها جميع أفراد المجتمع المهذب تجاه جيرانهم لعدم إيدانهم بدون أى مبرد قانونى أو عذر (21).

(2) **تعريف القانون المدنى العام للمرافعات لعام 1852م الصادر فى إنجلترا.** هو ذلك الخطأ الذى هو خارج العقد وهذا التعريف رجحه جيمز James (22) .

(3) **تعريف أندرهل : Underhill .** هو عمل ايجابى أو سلبى مخالف للقانون وخارج عن العقد (23).

(4) **تعريف كلارك ولند سيل : Clerk and Lindsell .** هو ذلك الخطأ الذى هو خارج العقد ويوجب تعويضا مناسباً بواسطة القانون المدنى (24).

(5) **تعريف سالموند : Salmond** هو ذلك الخطأ المدنى الذى يوجب تعويضا بواسطة القانون المدنى لمعاوضات غير مقننه والذى لا يكون مخالفا للعقد كلية أو مخالفا للوقف أو مخالفا لاي ارتباط من هذا النوع (25).

تعريف جون فليمنك : John Flemming :

(6)

هو ذلك الخطأ المدنى الذى هو خارج عن العقد والذى يعوضه القانون فى صورة التعويض (26).

تعريف ون فيلد وجولوز : Winfield and Jolowicz :

(7)

ان المسئوليات الضمانية تظهر من مخالفة المسئولية التى أوجبها القانون أساسا على كل شخص عموما ومخالفتها توجب المعاوزات غير مقنة (27).

وفى رأى ب م غاندى أن هذا التعريف هو أحسن التعاريف ولكنه ليس بكامل (28).

وفى رأى س ك كايور أن تعريف ون فيلد (29) يحتوى على الأمور الآتية:

- أ- مخالفة المسئولية:
 - ب- ايجاب المسئولية بواسطة القانون أساسا.
 - ت- ايجاب المسئولية تجاه جميع الأشخاص عموما.
 - ث- ايجاب المعاوزات غير مقننة فى حالة مخالفة المسئولية (30).
- والآن نبدأ بمناقشة النقاط المذكورة على الوجه الآتي:

أ- مخالفة المسئولية:

أن لامر الأول الذى نلاحظه فى هذا التعريف هو انه يجب ان يكون هناك مخالفة للمسئولية وتنشأ منها المسئوليات الضمانية ويظهر من ذلك بأنه يجب أن يكون هناك مسئولية على المدعى عليه تجاه المدعى عليه تجاه المدعى وتكون المساءلة فى المسئولية الضمانية عندما تكون هناك مخالفة لتلك المسئولية.

ب - إيجاب المسؤولية بواسطة القانون أساسا:

الأمر الثانى الذى نلاحظه فى هذا التعريف أن إيجاب المسؤولية فيه بدون عقد أو رضا ولكنه واجب بواسطة القانون أساسا (31).

مثال : إن السائق يجب عليه أن يقود سيارته بكل احتياط ويتيقظ وهذه المسؤولية تجب عليه عن طريق القانون وليس برضاه ولا عن طريق العقد (32).

ج - إيجاب المسؤولية تجاه جميع الأشخاص عموما:

أن Tort مخالفة للحق العمومى، فالحق العمومى يكون لجميع الناس وبناء على ذلك لا يجوز لأحد أن يهتك حقه أو يهدده وهذا حقه على جميع الناس وهذه الحقوق تسمى الحقوق العامة (33).

د - إيجاب المعاوضات فى حالة مخالفة مسؤولية:

إن المعارضات فى الضمان ليست محددة بل متروكة لرأى القاضى يتصرف فيها بعد النظر إلى ملاسبات القضية وظروفها وبيئاتها فى كل قضية (34).

خامسا : خلاصة البحث موازنة بين التعريف الفقهى لمستخلص وتعريف أهل القانون للضمان: وبالنظر فيما سبق من التعريف الذى استخلصناه للضمان فى الاصطلاح الفقهى نجد أنه لا يختلف مع تعريف أهل القانون حيث إن المعنى فىهما واحد.

غير أنهما يختلفان فى أمران

الأول : ان تعريف الضمان الفقهي يشتمل على المسؤوليات الجنائية والمدنية معا أن الشريعة لاتفرق بين المسؤوليات الجنائية والمدنية، ولذا فإن الضمان ايضا لايفرق بين المسؤوليات المدنية والجنائية، خلافا على هذا ان قانون الضمان يفرق بين المسؤوليات الجنائية والمدنية وتعريف الضمان يشتمل على المسؤوليات المدنية فقط وان المسؤوليات المدنية يشتمل غيره من القوانين ايضا ولهذا يعرفه علماء قانون الضمان ل ضمان هكذا.

هو ذلك الخطاء المدنى الذى هو خارج عن العقد والوقف ولأى ارتباط من هذا النوع.

الثانى : وهو أنه فى الاصطلاح الفقهي شغل الذمة جبرا للضرر الذى لحق بالغير سواء نشأ هذا الضرر لمخالفة العقد أو لشرط من شروطه بينما لم يتعرض القانون لشيء من ذلك هذا مايسره الله لى فى هذا المقام والله أعلم بالصواب.

المراجع

- (1) مجمع الضمانات ص 2. لأبى محمد بن غانم البغداى
- (2) كشف الخفاء للشيخ أسماعيل بن محمد العجلونى الجراحى 375/2, مطبعة الفنون حلب - سوريا، صحيح البخارى كتاب الرقاق باب - 23.
- (3) سنن ابن ماجه للحافظ ابن ماجه 754/2. لأبى عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى، دار أحياء التراث العربى بمصر 1395هـ/1975م.
- (4) وقيل أن كلمة ضامن فى هذا الحديث الشريف بمعنى الكفيل لأن صلاة المقتدين به فى عهده وصحتها مقرونة بصحة صلاته فهو كالمتكفل لهم.
- (5) سنن أبى داود : كتاب الصلاة - باب 32 و سنن الترمذى: كتاب المواقيت - باب 93, سنن ابن ماجه: كتاب الإقامة - باب 47 و مسند أحمد : 232/2, 284, 378.
- (6) انظر هذه المعانى فى مختار الصحاح للرازى مادة " ضمن " والقاموس المحيط للفيروزآبادى مادة " ضمن " باب النون فصل الضاد والمصباح المنير للفيومى مادة " ضمن" ولسان العرب لابن منظور مادة " ضمن " .

- (7) الشرح الكبير للدردير 329/3 , ومغنى المحتاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب 198/2, مطبعة الحلبة والمغنى لابن قدامة 70/5 , طبع دار المنار والبحر الزخارج 5, ص 75, مطبعة السادة بالقاهرة.
- (8) غمز عيون البصائر للحموى شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم 210/2. مطبعة ادارة القرآن والعلوم الاسلامية كراتشى. باكستان .
- (9) نيل الأوطار للشوكاني 316/5 , مطبعة الحلبي بمصر.
- (10) شرح مجلة الأحكام العدلية المادة 425, لمحمد خالد الاتاسى, المكتبة الاسلامية ميزان ماركيت كوئته - باكستان 1403 هـ .
- (11) الوجيز للإمام أبى حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي: 205/1 مطبعة الآداب والمؤيد بمصر.
- (12) ومثال تفويت المنفعة أن يمنع المؤجر المستاجر من استيفاء منفعة العين المستأجرة. ومثال استهلاكها أن ينتفع المستاجر بعمل الأجير دون اعطائه.
- (13) المدخل الفقهي العام 137/1.
- (14) نظرية الضمان للدكتور وهبة الزهيلي ص 15. دار الفكر دمشق سوريا الطبعة الثانية 1400 هـ/1980م.
- (15) الضمان فى الفقه الإسلامى للشيخ على الخفيف ص 5. معهد البحوث الدراسات العربية القاهرة
- (16) الضمان فى الفقه الإسلامى للشيخ على الخفيف ص 11. معهد البحوث الدراسات العربية القاهرة.
- (17) ضمان العدوان فى الفقه الإسلامى د. محمد أحمد سراج ص 61. دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة 1410 هـ/1990م.

(18) Law of Torts by A.M Chaudhry, P-2, S.K. Kapoor, P- 1University Book Trader Delhi, India- M.N. Shukla P-2, Central Law Agency, India- Foundations of Law of Torts, P-7 BY Glen Villi Williams 2nd Edition Butter Worths 1984, London- Ratan Lal P- 1, Mansoor Book, Lahore- B.M. Gandhi P- 11, Eastern Book Company Law Publishers, Lucknow, India- Pillai P- 2 P.S Atchuthen Pillai, Eastern Book Company, Lucknow, India

- 19) Pillai P- 2, Law of Torts- by P.S. Atchuthen Pillai, Eastern Book Co., Lucknow, India.
- 20) As Above
- 21) Law of Torts by B.M. Gandhi, P- 11, Eastern Book, Law Publisher, Lucknow, India
- 22) General Principles of Law of Torts by P.S. James, 2nd Edition 1964, Ch.1

- 23) Underhill's Law of Torts, P- 3 13th Edition.
- 24) Law Of Torts by Clerk and Lindsell, P- 3 10th Edition, Sweet and Maxwell, 1982, London
- 25) Salmond and Heuston Law of Torts, P-11 Sweet & Maxwell, London 1981,
- 26) Law of Torts by John Fleming 5th ed. Ch. 1.
- 27) Law of Torts by Winfield, P- 3, 10th edition, Sweet V. Mexw, London
- 28) Law of Torts by B.M. Gandhi – 29.
- 29) Law of Torts by S.K. Kapoor, P-1-2 University Book Trader, Delhi, India.
- 30) As Above.
- 31) Law of Torts by S.K. Kapoor, P- 1- Clerk and Lindsell, P- 17- Winfield, P- 5- Baker, P- 2- Law Of Torts by Dias, P- 7, R.W.M.Dias, Oxford University Press U.K- A.M. Chaudhry, P- 2- Pillai, P- 4- B.M. Gandhi, P- 55
- 32) Law Of Torts by B.M. Gandhi, P- 55
- 33) A.M. Chaudhry, P- 2, Kapoor, P-1- Pillai, P- 4- Law Of Torts by Jhabwala, P- 5, Popular Law House, Lahore.
- 34) Law of Torts by M.N. Shukla, P- 6- Kapoor, P- 2- B.M. Gandhi, P- 28- A.M. Chaudhry, P- 3

فهرس باهم المصادر والمراجع

كتب الحديث وعلومه :

مالك 179 هـ - الموطا لإمام الأئمة وعالم المنية مالك بن أنس رضى الله عنه، دار النفائس، بيروت - لبنان 1402 هـ / 1984 / ومحمد سعيد ايند سنز كراتشى وباكستان بدون تاريخ.

أحمد بن حنبل، 241 هـ - مسند الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه، دار الفكر بيروت و دار المعارف بمصر.

البخارى - الجامع الصحيح لإمام أبى عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى رضى الله عنه، دار الفكر بيروت وإدارة الطباعة المنيرية بمصر ومطبعة مصطفى الحلبي البابى بمصر.

- المسلم
الجامع الصحيح لإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
رضي الله عنهما طبعة سنة 1383 (دار التحرير بالقاهرة) ودار الفكر
بيروت ودار احياء الكتب العربية عيسى البابي القاهرة.
- أبو داود 275 هـ
سنن ابي داود لإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه
الله تعالى . الناشر دار احياء التراث مكة المكرمة ومصطفى البابي الحلبي.
الطبعة الاولى و 1371 هـ / 1952 م
- ابن ماجه 275 هـ
سنن ابن ماجه لابي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني - رحمه الله
تعالى. دار احياء التراث العربي بمصر, 1395 هـ / 1975 م
- النسائي, 302 هـ
سنن النسائي للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله
تعالى. قديمي كتب خاتمه كراتشي, باكستان, لمكتبة السلفية, لاهور,
باكستان .
- الترمذي
سنن الترمذي, للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي - رحمه الله
تعالى. المكتبة. السلفية - المدينة المنورة و مكتبة دار الدعوة بحمص,
سوريا 1968 م
- الدار قطنى, 385 هـ
سنن الدار قطنى لحافظ على بن عمر الدار قطنى, مطبعة الانصارى دهلى,
الهند.
- البيهقى, 458 هـ
السنن الكبرى لاحمد بن الحسين البيهقى, مجلس دائرة المعارف النظامية,
حيدر آباد الدكنو الطبعة الاولى, 1344 هـ .
- النوى, 276 هـ
شرح صحيح مسلم للنوى ليجيى بن مري النوى. دار الفكر - بيروت
1401 هـ / 1981 م, دار احياء التراث بمصر, ودار الشعب, القاهرة.
- الصنعانى, 1182 هـ
سبل السلام, للعلامة محمد بن اسماعيل الامير اليمنى الصنعانى طبعه
مصطفى البابي الحلبي بمصر سنى 1950 م ومكتبة عاطف بالازهر -
قاهرة.

الفقه الحنفى

كتب الفقه :

- السرخسى
المبسوط لشمس الاثمة محمد بن أحمد بن سهل, دار المعرفة, للطباعة
والنشر - بيروت - لبنان الطبعة الثالثة سنة 1978 م وادارة القرآن
كراتشى, باكستان - 1407 هـ / 1987 م .

- الكاسانى, 587هـ
بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبى بكر مسعود الكاسانى, مطبعة سعيد كمبنى كراتشى, باكستان ودار الكتاب العربى, بيروت - لبنان. الطبعة الثانية 1394هـ / 1974م.
- المرغينانى , 593هـ
الهداية للعلامة أبى الحسن بن محمد بن عبد الجليل الرشدانى برهان الدين المرغينانى طبعة التجارية بهامش فتح القدير.
- العبادى , 800هـ
الجوهرة النيرة للعلامة أبى محمد العبادى اليمنى - المطبعة الخيرية بالقاهرة - سنة 1323هـ. ومكتبة امدادية, ملتان - باكستان.
- ابن الهمام , 861هـ
شرح فتح القدير - للعلامة محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود كمال الدين المعروف بابن الهمام طبعة دار احياء التراث العربى, بيروت ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, 1397هـ / 1977م.
- ابن نجيم , 970هـ
البحر الرائق شرح كنز الدقائق لشيخ زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم, طبعة المكتبة الماجدية كوتته - باكستان و دار المعرفة - بيروت.
- الحصكى, 1088هـ
الدر المختار شرح تنوير الابصار للفتية الحنفى, محمد ابن على محمد علاء الدين الحصكى, مطبعة الحلبي سنة 1342هـ, بها من حاشية ابن عابدين.
- ابن عابدين , 1252هـ
حاشيته ابن عابدين على الدر المختار للعلامة محمد امين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين الدمشقى, دار الفكر العربى بيروت والمكتبة الماجدية كوتته - باكستان ومطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر, 1399هـ / 1969م.

الفقه المالكى

- مالك , 179هـ
المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الاصبغى رواية لإمام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك مطبعة دار صادر بيروت ومطبعة دار السعادة بمصر سنة 1323هـ
- ابن رشد , 595هـ
بداية المجتهد ونهاية المقتصد, لابى الوليد محمد بن القرطبى الاندلسى المالكى الشهيد بأبن رشد المكتبة العلمية, لاهور - باكستان والمكتبة امدادية - ملتان.
- ابن فرحون , 799هـ
تبصرة الحكام فى اصول الاقضية والأحكام للعلامة إبراهيم بن الامام شمس الدين على بن محمد بن فرحون المالكى, مطبعة البابى الحلبي, بالقاهرة سنة 1937م.

الخطاب , 954هـ مواهب الجليل شرح مختصر خليل للعلامة أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرزاق الرعيني الشهيد بالخطاب طبعة , 1329هـ .
الخرشي , 1101هـ فتح الجليل على مختصر خليل لابي عبد الله محمد الخرشي , مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر بيروت سنة 1306هـ .

الدريبر , 1201هـ الشرح الكبير على مختصر خليل لابي البركات سيدي أحمد بن محمد بن أحمد العدوي , مطبعة المكتبة التجارية سنة , 1373هـ .

الفقه الشافعي

الشافعي , 204هـ الأم , لامام محمد بن ادريس الشافعي , مطبعة المكتبة الاسلامية - مكة المكرمة.

الشيرازي , 476هـ المهذب في فقه الامام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي الفيروز آبادي , مطبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت , لبنان .

الغزالي , 505هـ أحياء علوم الدين , مطبعة لجنة نشر الثقافة الاسلامية.

الانصاري , 927هـ اسنى المطالب شرح روض الطالب لابي يحيى شيخ الاسلام , زكريا الأنصاري مطبعة المكتبة الاسلامية - مكة المكرمة.

الفقه الحنبلي

ابن قدامة , 620هـ المغنى على مختصر الخرقي للعلامة عبد الله بن أحمد ابن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي المعروف بأبن قدامة , مطبعة الكليات الازهرية - القاهرة.

ابن قيم الجوزية , 851هـ اعلام الموقعين للعلامة محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد الزرعي الدمشقي , مطبعة دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة , بيروت لبنان .

الفقه الظاهري

ابن حزم , 450هـ المحلى لامام ابي محمد على بن أحمد بن حزم مطبعة أحياء التراث العربي , دار الاقامة الجديدة , بيروت .

فقه الزيدية

ابن المرتضى , 840هـ البحر الزخار , الجامع لفقه علماء الأمصار للفقيه العلامة أحمد بن يحيى بن المرتضى , مطبعة مكتبة الخانجي , الطبعة الاولى 1368هـ / 1949م , وموسسة الرسالة بيروت , لبنان .

فقه الإمامية

مفتاح الكرامة بشرح قواعد العلامة للفتية محمد جواد بن محمد بن الحسيني، العاملی، طبعة سنة 1333 هـ.

كتب الفقهية الحديثة

- (1) أبو زهرة الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي. طبعة سنة 1961م أصول الفقه للشيخ أبي زهرة، مطبعة دار الفكر العربي، بمصر.
- (2) لاتاسي شرح مجلة الاحكام العدلية محمد خالد الاتاسي، المكتبة الاسلامية، ميزان ماركيت، كوئته - باكستان، 1403 هـ
- (3) الدريني نظرية التعسف في استعمال الحق للدريني.
- (4) زرقا الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد للزرقا، مصطفى أحمد دار الفكر بدون تاريخ.
- (5) الزحيلي الفقه الاسلامي وأدلته للدكتور الاسلامي وأدلته للدكتور وهبي الزحيلي، دار الفكر دمشق، سوريا الثانية 1980/1400 م.
- (6) زيدان الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان، الناشر دار الكتب الاسلامية، لاهور، باكستان .
- (7) شعبان أصول الفقه، لزكي الدين شعبان ، الجامعة الليبية، كلية الحقوق .
- (8) عبد الرزاق السنهورى مصادر الحق في الفقه الاسلامي، عبد الرزاق السنهورى ، معهد الدراسات العربية العالمية، سنة 1953 م .
- (9) سيد عواد على أحكام القسمة في الفقه الاسلامي، للدكتور سيد عواد على عواد، طبع دار اسكرين ، اجنسى للطباعة بمصر.
- (10) عودة التشريع الجنائي الاسلامي، للشهيد عبد القادر عودة، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الخامسة، 1401 هـ/ 1984 م

باللغة الانجليزية

- 1) Armour, Law of Torts by L.A. J. Armour G.H. Samuel, Chaucer Press Limited, Burgan – England.
- 2) Baker, Law of Torts by Baker, 3rd edition , London Sweet & Maxwell.
- 3) Chaudry , 9thThe Law of Tortsby A.M. Chaudry
- 4) Clerk and Lindsell, The Law of Torts By Clerck and Lindsell Sweet and Maxwell London , 1982.
- 5) Dias , Law of Torts By Dias , R.W.M. Dias , Oxford Univeristy Press , U.K.
- 6) Gandhi , Law of Torts by B.M. Gandhi Eastren Book Co. Law Publisher Lucknow .
- 7) Glan Ville , foundations of Law Torts By Glan Ville Willams 2nd eition London Butterworths 1984 .
- 8) G.P. Singh , Law of Torts by G.P. Singh , 21st edition , 1988